Human Power and Labor force in Oman Sultanate: An Analytic Study

Assit . Prof .Dr. Suo'od Abdulaziz AL shaban

Prof. Dr . Basim Abdulaziz Alottman

College of Arts / University Of Basrah

Abstract

The subject of human power is of prime importance in the population policies of world states as it has a close connection to their political force and their economic, social, and architectural development . Almost all conferences held on the local , regional ,or international level make mention of human power and their roles in development plans and means.

The present study aims at following up and evaluating the human power and foreign employment according to 1993 census with reference to that of 2001. The study has shown that Oman occupies the third place in population size after Saudi Arabia and United Arab Emirates . Also it has indicated that Oman mainly relies on foreign employment in spite of the rising population of Omani citizens up to 75% of the total population .Further, it has revealed diversity in Omani and Non – Omani manpower in the economical activities characterized by the rising of illiteracy and semi-illiteracy which are clear in the Omani manpower .

الطاقة البشرية وقوة العمل في سلطنة عمان
دراسة تحليلية

أ.د.باسم عبد العزيز العثمان أ.م.د.سعود عبد العزيز الشعبان
جامعة البصرة/كلية الآداب/قسم الدراسات الجغرافية

المقدمة :

يحتل موضوع الطاقة البشرية أهمية كبيرة في السياسات السكانية لدول العالم لما له من علاقة وثيقة بقوتها السياسية وتنميتها اقتصادياً واجتماعياً وعمرانياً. ويكاد لا يخلو مؤتمر تخطيطي يعقد على المستويات المحلية أو الإقليمية أو العالمية دون التطرق إلى القوى البشرية ودورها في خطط التنمية ووسائل تنميتها وتطويرها.

وتعد سلطنة عمان إحدى دول مجلس التعاون الخليجي التي دخلت مرحلة التغيير الديمو-اقتصادي نتيجة للتحولات السياسية والاقتصادية التي شهدتها السلطنة بعد عام ١٩٧٠م .

وكما هو معروف فان الطفرة الاقتصادية تلك قد ترجمت إلى قوة جذب كان التحرك السكاني الوافد نتيجة طبيعية لها في ضوء نقص الايدي العاملة العمانية كماً ونوعاً.

لذا، فان هذه الدراسة، تهدف إلى متابعة القوة البشرية لسلطنة عمان وتقييمها وبيان وزن قوة العمل الوطنية والوافدة خلالها، والكشف عن دورها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وعليه فسيتناول البحث الجوانب الاتية :

أولا : الوضع السكاني في سلطنة عمان ويشمل :

١. حجم وتوزيع السكان .
٢. التركيب الديموغرافي للسكان .
٣. الهجرة.

ثانيا: قوة العمل وخصائصها وتشمل:

١. حجم وتركيب قوة العمل .
٢. توزيع القوة العاملة حسب القطاعات الاقتصادية .

٣. الحالة التعليمية لقوة العمل .

٤. التركيب المهني للقوى العاملة .

أولا : الوضع السكاني في سلطنة عمان

١. حجم وتوزيع السكان :

نظرا لعدم إجراء تعدادات سكانية شاملة لسلطنة عمان سابقة لتعداد سنة ١٩٩٣م ، فقد أصبح من العسير متابعة التغيرات الديموغرافية فيها خلال تلك الفترات إلا قياسا و تقريبا. وكان ذلك رهنا بتقديرات قامت بها هيئات دولية ومسوحات قامت بها الحكومة العمانية *لا تتفق في معظم الأحوال فيما تصل إليه من نتائج سواء في الحجم السكاني ومكوناته أم التركيب الديموغرافي وعناصره ، لذلك فأن اجراء تعداد ١٩٩٣ كان ضرورة تقتضيها التنمية المتسارعة واساساً لدقة الخطط التي تضعها السلطنة بأجهزتها المختلفة. فهناك ارتباط بين السكان من جانب وقضايا التخطيط والتنمية من جانب آخر .

يؤثر حجم السكان على حجم الناتج القومي وبالتالي على قوة الدولة ومكانتها الدولية فضلا عن أثره المباشر على قوتها العسكرية ، ذلك أن السكان هم رافد القوات المسلحة كما أنهم الذين يرفدون عجلة البناء الاقتصادي بالقوى العاملة فضلاً عن آثاره الديموغرافية والاجتماعية .

وعموما فان تحديد الملامح الديموغرافية لسكان سلطنة عمان يعتمد على نتائج تعدادي ١٩٩٣و٢٠٠٣ اللذين اظهرا أنها تتشابه في كثير من الوجوه الديموغرافية مع دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى عدا المملكة العربية السعودية ، وتكمن ابرز مظاهر التشابه في الحجم السكاني الصغير نسبياً ، فضلاً عن بعض الملامح الديموغرافية الأخرى .

وبمقارنة الوضع السكاني في السلطنة مع نظيرها من دول مجلس التعاون الخليجي كما في الجدول رقم (١) يتضح أن السلطنة تأتي في المرتبة الثالثة من حيث حجم ونسبة السكان بعد المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة وبما مقداره ٩,٥%. وقد جاءت تلك الزيادة والفرق الواضح في نصيب سلطنة عمان نتيجة لما تميزت به من تحول ديموغرافي سريع بعد عام ١٩٧٠م بفعل اجتيازها مرحلة الثبات الديموغرافي التي ارتبطت بركود اقتصادي وتخلف اجتماعي باعتبارها سمة ميزت عمان ما قبل السبعينات مما أدى إلى إحداث نقص كبير في العمالة المحلية نتيجة لهجرتها خارج السلطنة الأمر الذي خلق عقبات كبرى حيال تنفيذ خطط التنمية وبرامجها فيها ، كما ان هذه الظروف لم تساعد على تحقيق معدلات مواليد ووفيات تسمح بزيادات سكانية عالية .

للسلطنة *** عام ١٩٩٣م ، في حين تقاربت النسبة في تعداد عام ٢٠٠٣ مع النسبة السابقة وبفارق بسيط لتبلغ (٢٧%) . عموما يمكن القول أن منطقة الباطنة ومحافظة مسقط تحتلان مركز الصدارة في حجم السكان ونسبته حيث يتركز فيهما أكثر من نصف السكان البالغ (١١١٣٨٢٧) نسمة , أي بنسبة (٥٥,٢%) من جملة السكان عام ١٩٩٣م في حين بلغ حجم السكان فيهما (١٢٨٣٦٩٨) نسمة في تعداد عام ٢٠٠٣ أي بنسبة (٥٥%) من إجمالي السكان . ويعكس ذلك الأهمية الإدارية والاقتصادية التي تتميز بها هاتان المنطقتان والمتمثلة بموقعها كعاصمة للسلطنة كما في مسقط وما يترتب لها من هياكل ارتكازية أساسية مع ما يتوفر فيها من خدمات ودوائر ومؤسسات ومراكز ثقافية وتجارية ومؤسسات تعليمية ، فشكلت مردودات تلك الخدمات اتجاهاً نحو تضخم حجمها بإطراد .

وجدير بالذكر أن منطقة الباطنة تحظى بأهمية اقتصادية واضحة وذلك من خلال سهل الباطنة الذي يمثل القلب الزراعي للسلطنة فقد أقيمت على ساحله المراكز العمرانية الهامة التي اعتمدت في قيامها على حرفتي الزراعة والصيد معا .

وكما يظهر من الخارطتين رقم (١و٢) اللتين تشيران إلى التجمعات السكانية ومسمياتها وتوزيعها الجغرافي أن هناك تدنيا في عدد السكان ونسبتهم كلما اتجهنا جنوباً وشمالاً حيث محافظة مسندم ، ويزداد التبعثر في المناطق الغربية والجنوبية ويعد ذلك انعكاساً للظروف الصحراوية القاسية التي تميز هذه الجهات كما هو الحال في امتدادات صحراء الربع الخالي غرباً وصحراء جرة الحراسيس جنوباً . محافظة مسقط فان نسبة غير العمانيين تقل عن المتوسط العام للسلطنة في كافة المحافظات والمناطق الأخرى وتبلغ حدودها الدنيا في مناطق الداخلية والشرقية ومسندم على التوالي كما يتضح من الجدول رقم(٢) والشكل رقم (١) .

جدول رقم (٢)

التوزيع الجغرافي لسكان سلطنة عمان حسب المنطقة أو المحافظة وفقا لتعدادي ١٩٩٣ ، ٢٠٠٣ م

المنطقة أو المحافظة	تعداد ١٩٩٣ (١)						تعداد ٢٠٠٣ (٢)					
	العمانيين		غير العمانيين		الجملة		العمانيين		غير العمانيين		الجملة	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
مسقط	٢٩٥٦٤١	١٤,٦	٢٥٣٥٠٩	١٢,٦	٥٤٩١٥٠	٢٧,٢	٣٨٠٠٩٢	١٦,٣	٢٥٠٩٣٩	١٠,٨	٦٣١٠٣١	٢٧,٠
الباطنة	٤٧٢٠٦٥	٢٣,٤	٩٢٦١٢	٤,٦	٥٦٤٦٧٧	٢٨,٠	٥٦٣٨٣٣	٢٤,٢	٨٨٨٣٤	٣,٨	٦٥٢٦٦٧	٢٨,٠
مسندم	٢٢٤٦١	١,١	٦٢٦٦	٠,٣	٢٨٧٢٧	١,٤	٢٠٣٨٠	٠,٩	٧٨٨٣	٠,٣	٢٨٢٦٣	١,٢
الظاهرة	١٣٥١٤٠	٦,٧	٤٦٠٨٤	٢,٣	١٨١٢٢٤	٩,٠	١٤٧٩٧٤	٦,٣	٥٦٢٧٦	٢,٤	٢٠٤٢٥٠	٨,٨
الداخلية	١٩٩٤٠١	٩,٩	٣٠٣٩٠	١,٥	٢٢٩٧٩١	١١,٤	٢٣٥١٨٧	١٠,١	٢٩٨٩٦	١,٣	٢٦٥٠٨٣	١١,٤
الشرقية	٢١٩٢٥١	١٠,٩	٣٩٠٩٣	١,٩	٢٥٨٣٤٤	١٢,٨	٢٦٤٠٩٠	١١,٣	٤٨٦١٨	٢,١	٣١٢٧٠٨	١٣,٤
الوسطى	١٣٦٥٤	٠,٧	٣٤١٣	٠,٢	١٧٠٦٧	٠,٨	١٦٩٦٨	٠,٧	٦٠٩٠	٠,٣	٢٣٠٥٨	١,٠
ظفار	١٥٥٣٦١	٧,٧	٦٣٤٨١	٣,١	١٨٩٠٩٤	٩,٤	١٥٠٧٩٤	٦,٥	٦٣٥٣٧	٢,٧	٢١٤٣٣١	٩,٢
الجملة	١٤٨٣٢٢٦	٧٣,٥	٥٣٤٨٤٨	٢٦,٥	٢٠١٨٠٧٤	١٠٠,٠	١٧٧٩٣١٨	٧٦,٣	٥٥٢٠٧٣	٢٣,٧	٢٣٣١٣٩١	١٠٠,٠

المصدر (١) : سلطنة عمان ، وزارة التنمية ، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ، ١٩٩٣ ، (النشرة التفصيلية لنتائج التعداد العام) ، جدول رقم (٦-١-٣) ، (٧-١-٣) ، (٨-١-٣) ، ١٩٩٥م ، ص٧٨-٨٠ .

(٢) : سلطنة عمان ، وزارة الاقتصاد الوطني ، النتائج الأولية لتعداد ٢٠٠٣ ، جدول رقم (١) ، ص٢ .

واستناداً إلى هذا التوزيع فان هناك تركزا نسبيا للسكان على مساحات قليلة من الأراضي ووجود مساحات أخرى خالية من السكان ويمكن التدليل على ذلك من خلال استخدام بعض اساليب التوزيع ، مثل الكثافة الحسابية التي تبلغ على مستوى السلطنة ٧,٥نسمة/كم^{٢} عام ٢٠٠٣ حيث الحجم السكاني الذي يبلغ (٢٣٣١٣٩١) نسمة ،والمساحة التي تبلغ (٣٠٩٥. كم^{٢}) كما ان التباين يبدو ما بين مناطق ومحافظات السلطنة كما في الخارطة رقم (٣) ، حيث تكون اعلاها في مسقط والباطنة بينما تكون ادناها في المحافظات والمناطق الاخرى والتي تشكل مناطق اللامعمور العماني بصفة عامة بالنظر لأتساع مساحاتها الغير مستغلة عمرانياً من ناحية اخرى فأن تطبيق مقياس نسبة التركز يكشف ان قيمة نسبة التركز تبلغ ٥٢,٩% وبذلك فأن التوزيع يميل الى التركز الى حد ما بالنظر لابتعاده عن الصفر حيث التوزيع المثالي مما يتطلب وضع الاستراتيجيات لإعادة توزيع السكان في المناطق الصالحة للاستيطان والاستغلال الاقتصادي .

ولتحليل هذه الظاهرة من الناحية الإستراتيجية العسكرية يمكن القول أن تجمع السكان في منطقة جغرافية محدودة يشكل تهديداً للعناصر الإنتاجية فيها ، ويعني ذلك وجود تخلخل سكاني في الأطراف الامر الذي يترك آثار جيوبوليتيكية سلبية على الدولة لكن من الناحية السياسية فان التخلخل السكاني في المناطق الحدودية – كما في السلطنة – له ايجابيات تتعلق بانخفاض معدل المشاكل الناجمة عن الاتصال بين السكان على طرفي الحدود حيث تزداد مشاكل التبادل عبرها إذا مرت الحدود في مناطق جغرافية مأهولة بالسكان .

وقد يؤدي التوزيع غير العادل للسكان كما لاحظنا إلى انقطاع الاتصال الجغرافي بين المراكز العمرانية والإدارية وخاصة العاصمة التي هي مركز السيطرة السياسية والإدارية ويؤدي ذلك إلى ضعف الاتصال وغياب شبكات النقل والطرق مما يشجع بدوره إلى نمو روح الإقليمية والعزلة الجغرافية وبالتالي قد يقود إلى الانفصال السياسي حيث يتناقص تأثير الحكومة المركزية مع تزايد المسافة والابتعاد عن المركز .

وبالعودة إلى حجم ونسبة السكان غير العاملين داخل كل وحدة إدارية كما في جدول رقم (٢) يلاحظ أنها تختلف بشكل كبير ، فقد بلغت حدها الأعلى في محافظة مسقط التي تستقطب (١٢,٦%) من إجمالي السكان وهذه النسبة المرتفعة لا ترجع فقط إلى الوزن النسبي الكبير لسكان محافظة مسقط وإنما الى استقطاب هذه المحافظة للوزارات والمؤسسات الإدارية والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة في السلطنة كما سبق وبينا ذلك سابقاً ، في حين سجلت حدها الأدنى وهو (٠,٢%) في المنطقة الوسطى . ويمكن القول بشكل عام أنه بأستثناء

خارطة (١)

التجمعات السكانية في سلطنة عمان حسب تعداد علم ١٩٩٣

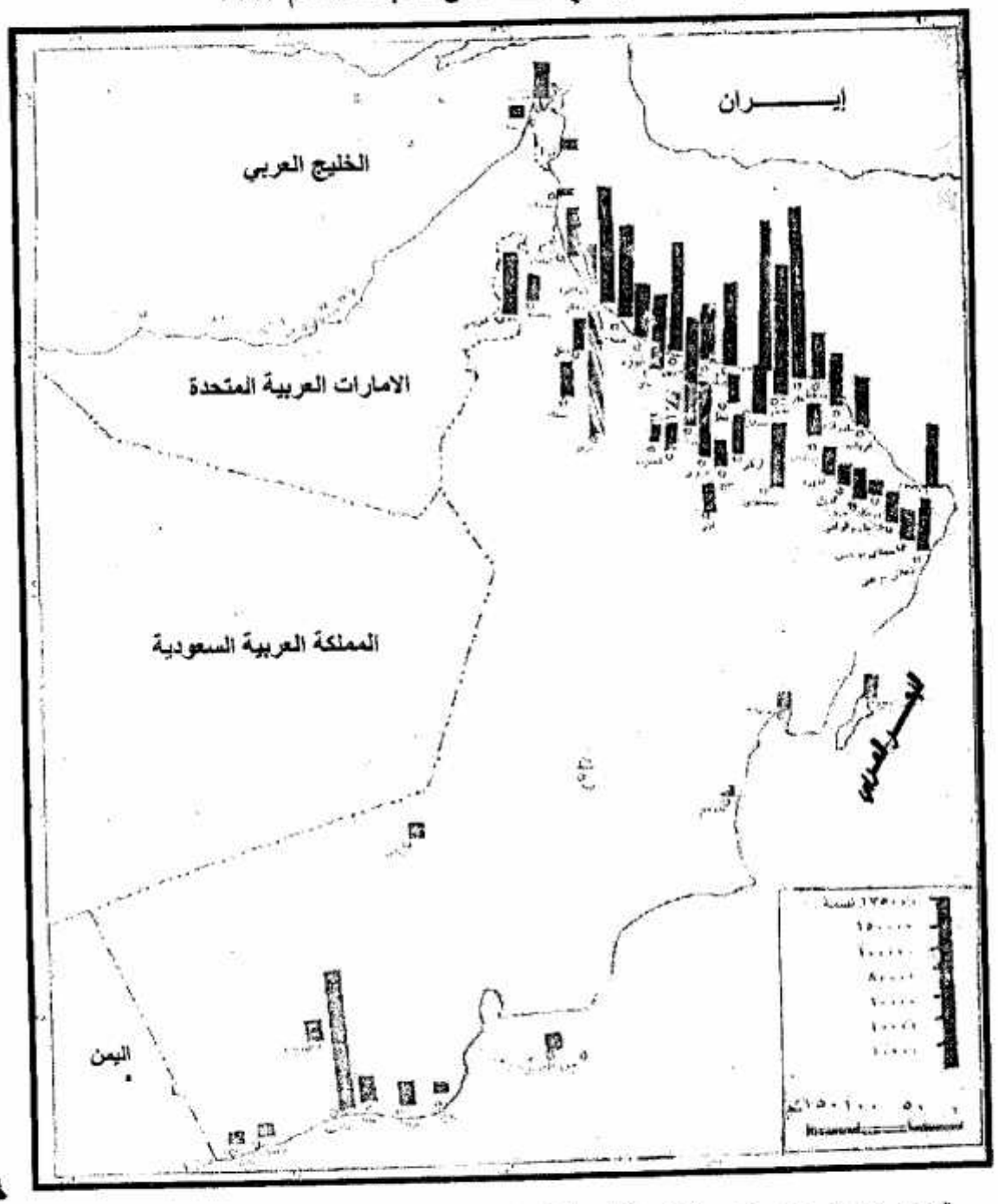

المصدر : حسين عليوي ناصر الزيادي،التباين المكاني لخصائص سكان سلطنة عمان حسب تعداد عـام ٩٩٣ ، رسالة ماجستير ، كلية التربية - جامعة البصرة ، ٢٠٠٥ ، ص ١١٥ .

خارطة (٢)

الكثافة الحسابية للسكان في محافظات ومناطق سلطنة عمان حسب تعداد ١٩٩٣

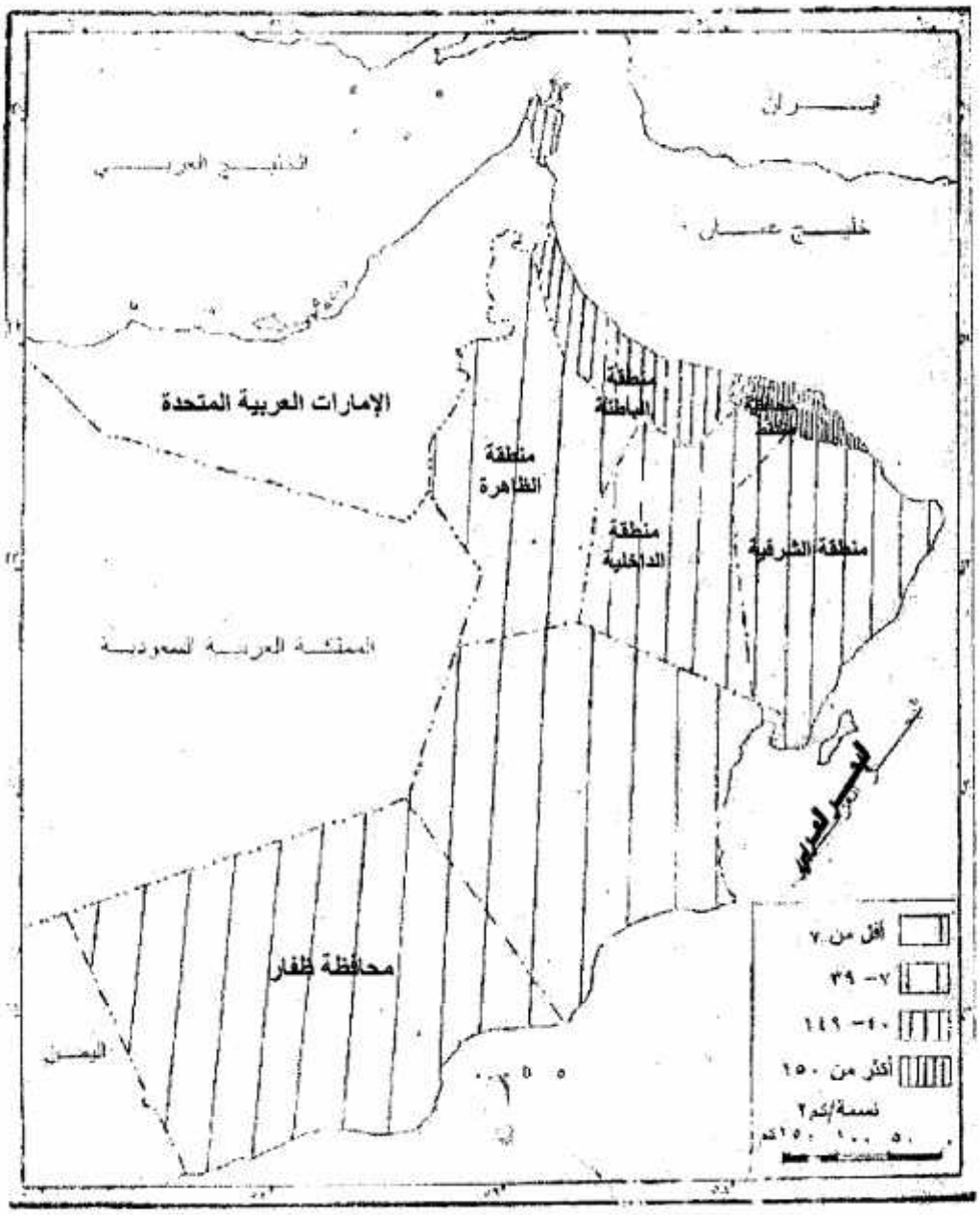

٢. **التركيب الديموغرافي للسكان** : يعد تصنيف السكان إلى فئات عمرية مختلفة وتقسيمهم إلى ذكور وإناث ، ذا أهمية خاصة في تكوين الخواص الديموغرافية وفي التأثير في حركة التطور الاجتماعي – الاقتصادي .

شكل رقم (١)

التوزيع النسبي لسكان سلطنة عمان حسب المنطقة او المحافظة وفقاً لتعدادي ١٩٩٣ ٢٠٠٣ م

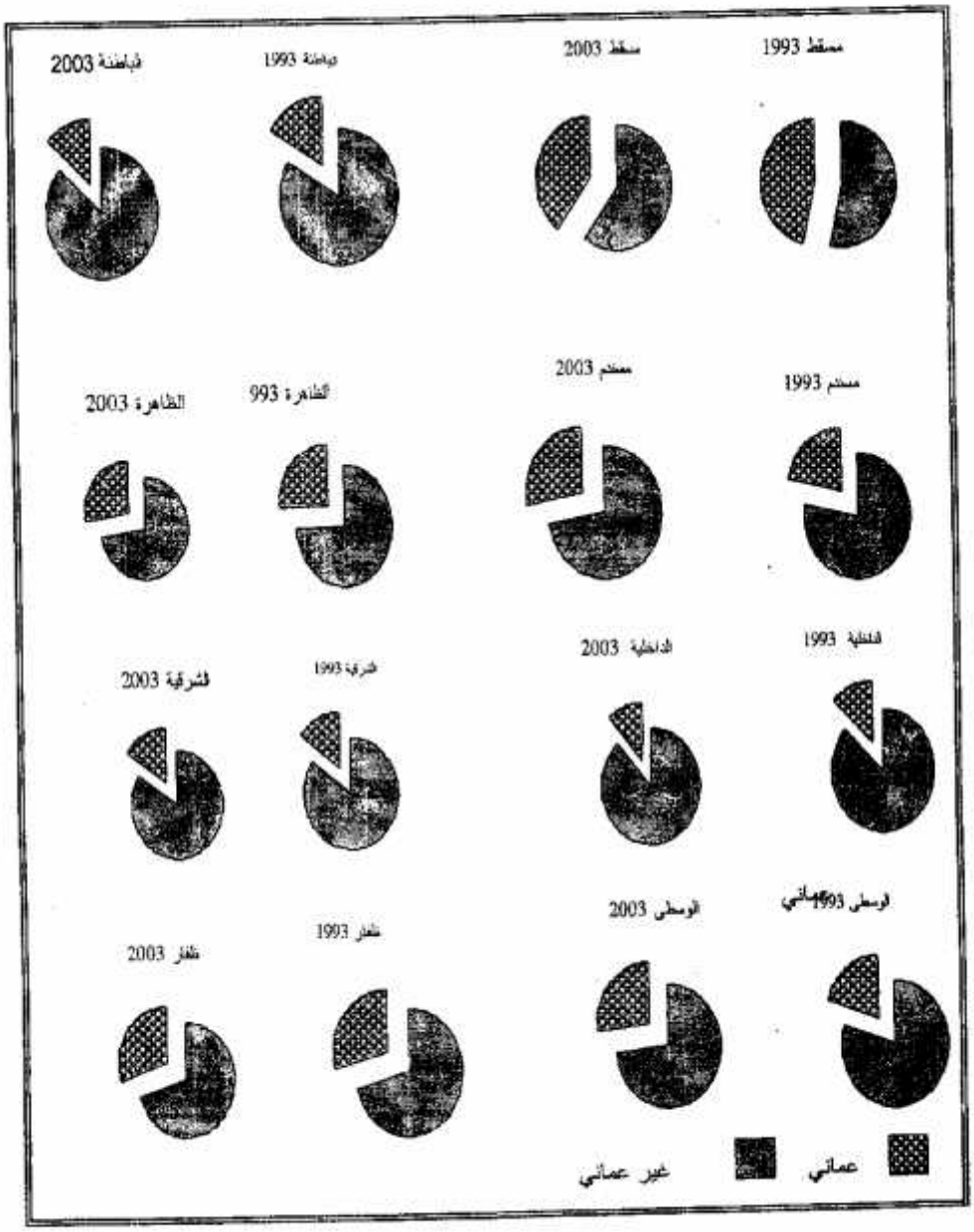

أما علاقة التركيب الديموغرافي بتحليل وتخطيط التطور الاقتصادي فيظهر من خلال المكونات التالية [1] :

- تحليل قوة العمل والفعالية الاقتصادية للسكان مستقبلا .
- قياس التغيرات والتباينات لحركة السكان داخل وخارج قوة العمل .

(٢-١) التركيب النوعي :

يعرض الجدول رقم (٣) توزيع السكان في سلطنة عمان حسب المنطقة والجنس ، ومنه يظهر أنها تقع ضمن مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي التي تتميز بارتفاع نسبة النوع إذ تبلغ (١٤٠,٢) ذكر لكل مائة أنثى . ويرتبط هذا الارتفاع بالهجرة الوافدة إلى عمان. ومن الجدير بالذكر أن معظم الوافدين هم من الذكور وفي سن الشباب والعمل مما كان له الأثر الكبير في ارتفاع النسبة النوعية فيها وذلك في ظل قاعدة الانتخاب النوعي – العمري للمهاجرين .

ومع ذلك ، فهنالك اختلافات جوهرية وملموسة بين نسبة النوع المسجلة لكل من العمانيين وغير العمانيين ، ويعود هذا التباين إلى طبيعة كل من المجتمعين ، واختلافهما عن بعضهما . فالمجتمع العماني من المجتمعات السكانية المستقرة ، لذا فان نسبة النوع لإجمالي السكان العمانيين تبلغ (١٠٣,٧) ذكر لكل مائة أنثى ، وهي نسبة طبيعة لا تخرج عن المستويات المتعارف عليها .

وتختلف نسبة النوع ما بين مناطق السلطنة ، شأنها في ذلك شان الخصائص السكانية الأخرى، فبالنسبة للسكان العمانيين ، سجلت أعلى مستوى لها في المنطقة الوسطى حيث وصلت إلى (١١٣,٦) ذكر لكل مائة أنثى ، وتليها محافظة مسقط ثم مسندم بينما تنخفض النسبة عن معدلها العام في كل من الباطنة والداخلية والشرقية كما يتضح من المعطيات الرقمية للجدول رقم (٣) والشكل رقم (٢) ، بينما تشذ عن هذا التوازن منطقة الداخلية هي المنطقة الوحيدة التي يزيد فيها عدد الإناث على عدد الذكور حيث سجلت نسبة النوع (٩٩,٢) ذكراً لكل مائة انثى .

أما المجتمع غير العماني ، فهو من المجتمعات غير النمطية حيث يتكون معظم أفراده من الذكور ممن هم في سن العمل والإنتاج لذا ارتفعت نسبة النوع بشكل شاذ لتصل إلى (٣٣٧,٧) ذكرا لكل مائة أنثى . كما وتتباين نسبة النوع هي الأخرى في مجتمع غير العمانيين وعلى مستوى مناطق السلطنة لتصل أقصى نسبة لها في المنطقة الوسطى حيث تبلغ (٢٦٩٧,٥) ذكرا لكل مائة أنثى (ثم تتدرج في المناطق الأخرى لكنها تبقى مرتفعة عن معدلها العام ، بينما تنخفض عن المعدل في محافظة مسقط ومسندم فتبلغ (٢٩١,٩،٣٣١,٥) ذكرا لكل مائة أنثى على التوالي . ويرجع ذلك لكون غالبية السكان من المهاجرين الذكور العاملين في القطاع النفطي باعتبار المنطقة ذات وفرة في إنتاج

جدول رقم (٣)

توزيع السكان في سلطنة عمان حسب المنطقة او المحافظة والجنس في تعداد ١٩٩٣م

المنطقة أو المحافظة	العمانيون			غير العمانيين			المجموع		
	ذكور	إناث	نسبة النوع	ذكور	إناث	نسبة النوع	ذكور	إناث	نسبة النوع
مسقط	١٥٤٤٧٤	١٤١١٦٧	١٠٩,٤	١٨٨٨٢٦	٦٤٦٨٣	٢٩١,٩	٣٤٣٣٠٠	٢٠٥٨٥٠	١٦٦,٨
الباطنة	٢٣٨٢٨٤	٢٣٣٧٨١	١٠١,٩	٧٨٢٣١	١٤٣٨١	٥٤٤,٠	٣١٦٥١٥	٢٤٦١٦٢	١٢٨,٦
مسندم	١١٧٢٥	١٠٧٣٦	١٠٩,٢	٤٨١٤	١٤٥٢	٣٣١,٥	١٦٥٣٩	١٢١١٨٨	١٣٥,٧
الظاهرة	٦٩٥٣٥	٦٥٦٠٥	١٠٦,٠	٣٧٠٢٥	٩٠٥٩	٤٠٨,٧	١٠٦٥٦٠	٧٤٦٦٤	١٤٢,٧
الداخلية	٩٩٣٠٥	١٠٠٠٩٦	٩٩,٢	٢٥٧٣٢	٤٦٥٨	٥٥٢,٤	١٢٥٠٣٧	١٠٤٧٥٤	١١٩,٣
الشرقية	١٠٩٨٨٨	١٠٩٣٦٣	١٠٠,٥	٣٣٠٧١	٦٠٢٢	٥٤٩,١	١٤٢٩٥٩	١١٥٣٨٥	١٢٣,٩
الوسطى	٧٢٦٢	٦٣٩٢	١١٣,٦	٣٢٩١	١٢٢	٢٦٩٧,٥	١٠٥٥٣	٦٥١٤	١٦٢,٠
ظفار	٦٤٦٣٧	٦٠٩٧٦	١٠٦,٠	٥١٩٠٥	١١٥٧٦	٤٤٨,٤	١١٦٥٤٢	٧٢٥٥٢	١٦٠,٦
المجموع	٧٥٥١١٠	٧٢٨١١٦	١٠٣,٧	٤٢٢٨٩٥	١١١٩٥٣	٣٧٧,٧	١١٧٨٠٠٥	٨٤٠٠٦٩	١٤٠,٢

المصدر : سلطنة عمان ، وزارة التنمية ، التعداد للسكان والمساكن والمنشآت ١٩٩٣ (النشرة التفصيلية لنتائج التعداد العام) جدول رقم (٦-١-٣) (٨-١-٣) ١٩٩٥، ص٧٦-٨١ .

شكل رقم (٢)

التوزيع النسبي للسكان في سلطنة عمان حسب المنطقة او المحافظة والجنس في تعداد ١٩٩٣ م

المصدر جدول رقم (٣)

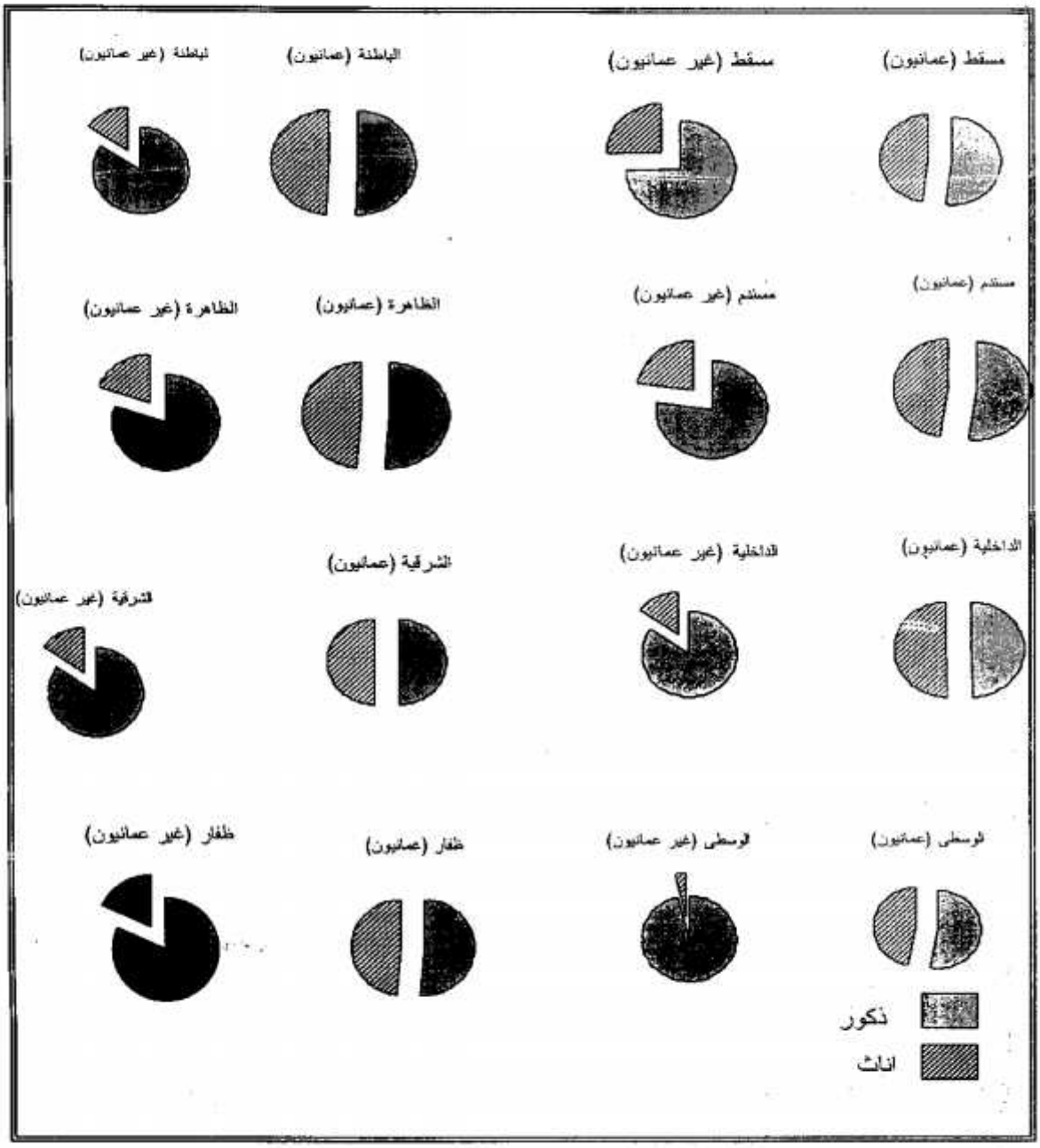

جدول رقم (٤)

التوزيع النسبي لسكان سلطنة عمان حسب الجنس وفئات العمر خلال تعداد ١٩٩٣م

فئات العمر	عماني			غير عماني			المجموع		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
٤-٠	٨,٨	٨,٥	١٧,٣	٢,٤	٢,٣	٤,٧	٧,١	٦,٨	١٣,٩
٩-٥	٩,٢	٨,٩	١٨,١	٢,٢	٢,١	٤,٣	٣٠	٧,١	١٤,٤
١٤-١٠	٨,٣	٨,٠	١٦,٣	١,٣	١,٣	٢,٦	٦٥	٦,٢	١٢,٧
فئة صغار العمر (١٤-٠)	٢٦,٣	٢٥,٤	٥١,٧	٥,٩	٥,٧	١١,٣	٢٠,٩	٢٠,١	٤١,٠
١٩-١٥	٦,١	٥,٧	١١,٨	٠,٦	٠,٦	١,٢	٤,٦	٤,٤	٩,٠
٢٤-٢٠	٣,٩	٣,٥	٧,٤	٥,٤	١,٨	٧,٢	٤,٣	٣,١	٧,٤
٢٩-٢٥	٢,٧	٢,٧	٥,٤	١٥,٧	٣,٧	١٩,٤	٦,٢	٣,٠	٩,٢
٣٤-٣٠	٢,٢	٢,٢	٤,٤	١٧,٣	٣,٧	٢١,٠	٦,٢	٢,٦	٨,٨
٣٩-٣٥	١,٩	٢,٢	٤,١	١٥,٢	٢,٦	١٧,٨	٥,٥	٢,٣	٧,٨
٤٤-٤٠	١,٦	١,٦	٣,٢	١٠,٠	١,٤	١١,٤	٣,٨	١,٥	٥,٣
٤٩-٤٥	١,٤	١,٤	٢,٨	٥,١	٠,٧	٥,٨	٢,٤	١,٢	٣,٦
٥٤-٥٠	١,٤	١,٣	٢,٧	٢,٤	٠,٣	٢,٧	١,٧	١,٠	٢,٧
٥٩-٥٥	٠,٩	٠,٨	١,٧	٠,٨	٠,٢	١,٠	٠,٩	٠,٦	١,٥
٦٤-٦٠	١,٠	٠,٨	١,٨	٠,٣	٠,١	٠,٤	٠,٨	٠,٦	١,٤
فئة متوسط العمر (٦٤-١٥)	٢٣,٠	٢٢,٢	٤٥,٣	٧٢,٨	١٥,١	٨٧,٩	٣٦,٤	٢٠,٣	٥٦,٧
+٦٥	١,٥	١,٥	٣,٠	٠,٣	٠,٢	٠,٥	١,٢	١,١	٢,١
المجموع	٥٠,٩	٤٩,١	١٠٠,٠	٧٩,٠	٢١,٠	١٠٠,٠	٥٨,٥	٤١,٥	١٠٠,٠

المصدر : سلطنة عمان ، وزارة التنمية ، التعداد للسكان والمساكن والمنشآت ١٩٩٣جدول رقم (٦-١-٣) ، ص٧٦-٨٩ .

شكل (٣)

الأهرام السكانية لسلطنة عمان حسب الجنسية في تعداد عام ١٩٩٣

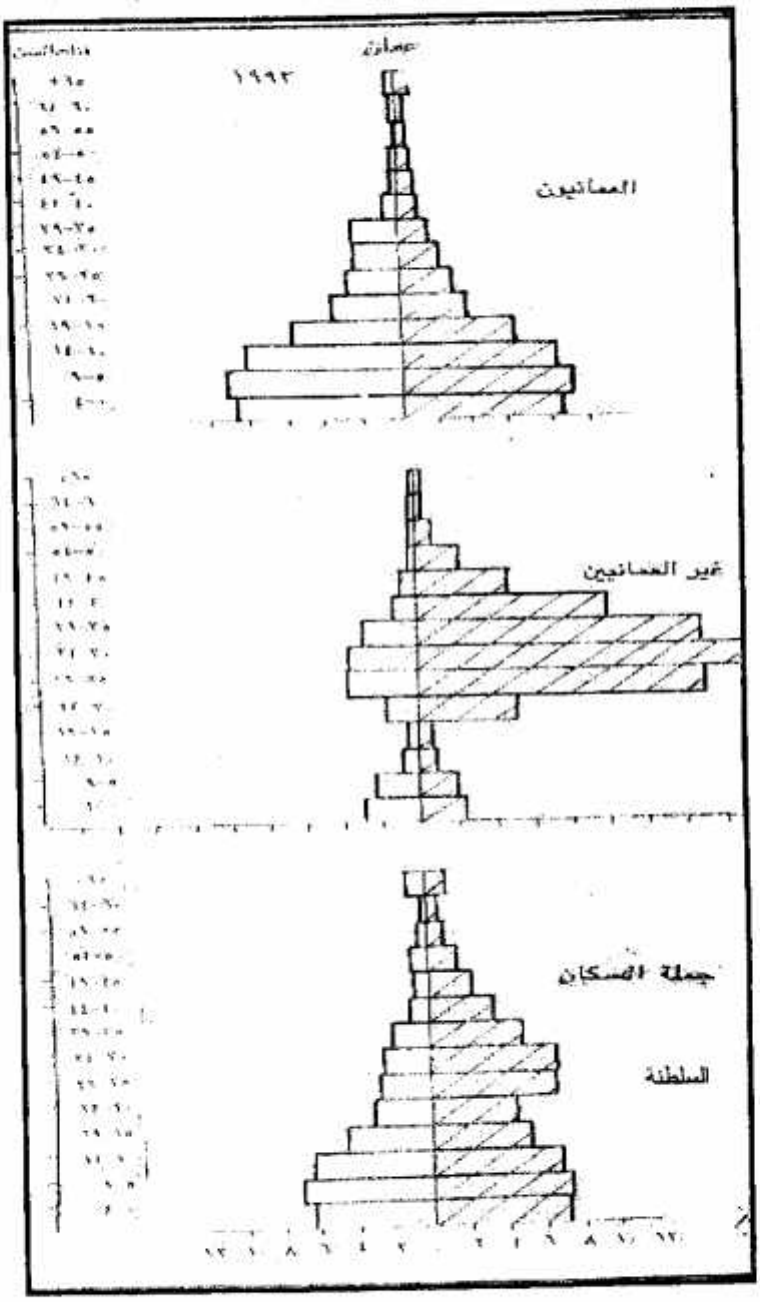

المصدر : جدول رقم (٤)

أما نصيب مجموعة الجنسيات العربية الوافدة فقد تراجع في ظل ارتفاع نصيب العمالة الأسيوية، حيث سجلت تلك المجموعة نسبة (١٢,١%) من إجمالي لسكان الوافدين . وينطبق هذا الأمر على نسبة بطاقات العمل الممنوحة للمجموعة العربية التي تبلغ (٢%) من إجمالي عدد بطاقات العمل الإجمالية .

يلي المجموعتين الجنسيتين السابقتين مجموعة الجنسيات الأوربية التي احتلت (٢%) من إجمالي السكان الوافدين ، ثم الجنسيات الأخرى التي اقل من (١%) ، مما يبين ضآلة النسبة التي تحتلها تلك الجنسيات الى إجمالي الجنسيات الوافدة .

ثانياً : قوة العمل وخصائصها :

إن القوة البشرية لأي مجتمع إنساني تتمثل في المجموع الكلي للسكان ضمن حدود عمرية معينة تمتد عادة من (١٥-٦٤) سنة باستثناء المعوقين الذين لا تسمح حالاتهم الصحية بممارسة أي عمل مثمر .

وعادة فان القوة البشرية لا يسهم جميع أفرادها بشكل فعال في النشاط الاقتصادي بل أن جزءا منها فقط هو الذي يضطلع بهذه المساهمة ، وهو ما يطلق عليه داخل قوة العمل الذي يشمل الأفراد الذين يمكن الانتفاع بقدراتهم الجسمية والعقلية في العمل . أما الجزء الآخر من القوة البشرية فهم من يطلق عليهم (بخارج قوة العمل) وهم الأفراد الذين يقومون بأعمال لا تسهم مباشرة في إنتاج السلع والخدمات ، وتشمل هذه الفئة ربات البيوت والطلبة ، كما يدخل في عدادها غير القادرين على العمل مثل العجزة والأطفال دون سن الخامسة عشرة وكبار السن فوق سن الخامسة والستين سنة (رغم أن هناك أوضاعا قد تقلل من حدة المستويين الأعلى والأدنى لأعمار القوة العاملة) ، بالإضافة إلى النزلاء في مؤسسات الخدمة العامة كالمصحات والمستشفيات والسجون .

١. حجم وتركيب قوة العمل :

بلغ عدد أفراد القوة العاملة بسلطنة عمان (٧٠٤٧٩٨) نسمة وفقا لبيانات تعداد عام ١٩٩٣ (جدول رقم (٨) ، ومما يلاحظ أن معدل النشاط الاقتصادي الخام لإجمالي السكان يبلغ (٣٤,٩%) بلغ عدد الذكور منهم (٦٣٦٣٩٠) نسمة أي بنسبة (٥٤%)من إجمالي الذكور, مقابل مساهمة الإناث التي بلغت (٦٨٤٠٨) نسمة أي بنسبة (٨,١%) من جملة الإناث ، ولعل في هذا الانخفاض الكبير في معدل إسهام الإناث في النشاط الاقتصادي ما يدل على أنهن ما زلن يسهمن بنصيب ضئيل في هذا المجال .

جدول رقم (٨)

توزيع السكان ذوي النشاط الاقتصادي (١٥-٦٥ سنة) حسب النوع والجنسية في سلطنة عمان وفقا لتعداد ١٩٩٣ .

الجنسية	السكان			قوة العمل			معدل النشاط الاقتصادي		
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
عماني	٧٥٥١١٠	٧٢٨١١٦	١٤٨٣٢٢٦	٢٤٨٩١٧	٢٣٤٨٠	٢٧٢٣٩٧	٣٣,٠	٣,٢	١٨,٤
غير العمانيين	٤٢٢٨٩٥	١١١٩٥٣	٥٣٤٨٤٨	٣٨٧٤٧٣	٤٤٩٢٨	٤٣٢٤٠١	٩١,٦	٤٠,١	٨٠,٨
المجموع	١١٧٨٠٠٥	٨٤٠٠٦٩	٢٠٤٨٠٧٤	٦٣٦٣٩٠	٦٨٤٠٨	٧٠٤٧٩٨	٥٤,٠	٨,١	٣٤,٩

المصدر : سلطنة عمان ، وزارة التنمية ، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ١٩٩٣ ، (النشرة التفصيلية لنتائج التعداد العام) ١٩٩٥ ، جدول رقم (٦-١-٣،٧-١-٣ ، ٨-١ ، ٣ ، ٤-٧-٣) ، ص٧٦-٨٠ ، ص١٧٥ .

ومن الطبيعي توقع اختلاف حجم قوة العمل ومعدل النشاط الاقتصادي الخام لكل من السكان العمانيين وغير العمانيين ، فقد بلغ حجم قوة العمل العمانية (٢٧٢٣٩٧) نسمة . وان معدل النشاط الاقتصادي الخام يبلغ (١٨,٤%) ، احتل حجم الذكور (٢٤٨٩١٧) نسمة أي بنسبة (٣٣%) بينما يبلغ حجم الإناث (٢٣٤٨٠) نسمة يمثلن (٣,٢%) من جملة الإناث .

وعلى العموم فان انخفاض نسبة مساهمة العمالة العمانية من إجمالي السكان ليس بالأمر العارض ، وإنما له خلفياته الجغرافية والتاريخية والاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية ، وهي تعمل كالآتي :

أ. فتوة المجتمع العماني ، ويظهر ذلك من خلال أن فئة صغار السن (اقل من ١٥ سنة) تستحوذ على نسبة عالية من إجمالي السكان العمانيين فتبلغ (٥١,٧%) جدول رقم (٤) وان العمر الوسيط للعمانيين يبلغ (١٣,٤) سنة وهو مستوى منخفض يعكس فتوة سكانية .

أما متوسط العمر السكاني الكلي (عماني وغير العماني) الذي يعتبر بدوره احد المقاييس أو المؤشرات المعبرة عن مدى فتوة المجتمع فقد بلغ (٢٠,٢) سنة .

ب. الإسهام المتواضع للمرأة العمانية في قوة العمل حيث لا يشكل سوى (٨,٦%) من إجمالي قوة العمل العمانية ، وإذا ما أخذنا إجمالي العمالة النسائية (عمانية وغير العمانية) لوجدنا بأنها لا تمثل إلا نسبة (٩,٧%) من إجمالي العمالة في عمان .

ج. ارتفاع نسبة الملتحقين بالتعليم ، فقد أظهرت نتائج التعداد العام ١٩٩٣م أن أكثر من (٢٨%) من إجمالي سكان السلطنة العمانيين منهم وغير العمانيين كانوا وقت التعداد ملتحقين في مختلف المراحل التعليمية . وترتفع هذه النسبة بين العمانيين إلى أكثر من (٣٦%) في حين لا تزيد كثيرا عن (٦%) لدى غير العمانيين ، وهذا التفاوت في نسبة الالتحاق أمر طبيعي حيث أن الغالبية العظمى من غير العمانيين قد وفدوا إلى السلطنة للعمل غير مصحوبين في الغالب بأفراد أسرهم .

أما عن مدى مساهمة غير العمانيين في قوة العمل ، فلعل من الحقائق الواضحة أن حجم قوة العمل غير العمانية بلغت (٤٣٢٤٠١) نسمة ، أي أن معدل النشاط الاقتصادي الخام يبلغ (٨٠,٨%) من جملة السكان غير العمانيين وإن ارتفاع هذه النسبة هو بفعل المساهمة الكبيرة للسكان غير العمانيين في قوة العمل قياسا بحجمهم السكاني .

وتتباين نسبة مساهمة كل من الذكور والإناث في قوة العمل ، ففي حين أن نسبة المساهمة بين الذكور غير العمانيين تصل إلى (٩١,٦%) فأنها تنخفض إلى (٤٠,١%) بين الإناث . ويلاحظ أن العاملات غير العمانيات يمثلن أكثر من (١٢) ضعف عدد العاملات العمانيات ، ويشير هذا إلى ضعف مشاركة المرأة العمانية في النشاط الاقتصادي مما يدل على أن المرأة العمانية لا تزال غير مهيأة بالكامل في قوة العمل وان مجالات إحلالها محل المرأة غير العمانية لا تزال تحتاج إلى تبني إستراتيجية طويلة الأمد تأخذ في تطبيقها عدة اعتبارات وهذا يتطلب توظيف كافة الإمكانات لتحسين أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية وفتح المجال أمامها لزيادة مساهماتها .

اما عند دراسة قوة العمل حسب الفئات العمرية فيلاحظ من الجدول رقم (٩) والشكل رقم (٥) ارتفاع قوة العمل في فئات العمر (٢٠-٤٤) سنة إذ يصعد المنحنى بطريقة فجائية إلى الفئة الأولى ثم يرتفع الى أقصاه في فئة (٢٥-٢٩) سنة ثم يبدأ بالانخفاض البطئ في الفئات التالية إلى فئة (٤٠ - ٤٤) سنة ثم يبدأ بالانخفاض الحاد في الفئات الأخرى .

ويظهر التباين بين المجتمعين العماني وغير العماني حسب فئات أعمارهم في قوة العمل كما يتبين من الجدول رقم (٩) والشكل رقم (٥) حيث تتركز المساهمة الفعالة والرئيسة للعمانيين في فئات (٢٠-٤٤) سنة مما يعكس تأخر دخول الأفراد العمانيين إلى سوق العمل بشكل كبير حتى فئة (٢٠-٢٤) سنة نتيجة الارتقاء بالمستوى التعليمي لدى أفراد هذا المجتمع.

جدول رقم (٩)

التوزيع النسبي لقوة العمل حسب فئات العمر والنوع والجنسية وفقا لتعداد سنة ١٩٩٣م.

فئات السن	عماني			غير عماني			المجموع		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
١٩-١٥	٧,٤	١,٠	٨,٤	٠,٢	٠,١	٠,٣	٣,٠	٠,٤	٣,٤
٢٤-٢٠	١٨,٠	٣,٢	٢١,٢	٦,٦	١,٤	٨,٠	١١,٠	٢,١	١٣,١
٢٩-٢٥	١٤,٤	١,٨	١٦,١	١٩,٤	٢,٧	٢٢,١	١٧,٤	٢,٣	١٩,٧
٣٤-٣٠	١١,٣	٠,٩	١٢,١	٢١,٣	٢,٥	٢٣,٨	١٧,٥	١,٩	١٩,٤
٣٩-٣٥	٩,٩	٠,٦	١٠,٥	١٨,٨	١,٩	٢٠,٧	١٥,٤	١,٤	١٦,٨
٤٤-٤٠	٨,٠	٠,٤	٨,٤	١٢,٤	١,٠	١٣,٤	١٠,٧	٠,٨	١١,٥
٤٩-٤٥	٧,٠	٠,٣	٧,٣	٦,٣	٠,٥	٦,٨	٦,٦	٠,٤	٧,٠
٥٤-٥٠	٦,٣	٠,٢	٦,٥	٣,٠	٠,٢	٣,٢	٤,٢	٠,٢	٤,٤
٥٩-٥٥	٣,٧	٠,١	٣,٨	١,٠	٠,١	١,١	٢,١	٠,١	٢,٢
٦٤-٦٠	–	–	–	٠,٣	-,٠	٠,٣	١,٣	-,٠	١,٣
٦٥ فأكثر	٢,٥	٠,١	٢,٦	٠,١	-,٠	٠,١	١,٠	٠,٠	١,٠
غير مبين	-,٠	-,٠	-,٠	٠,١	-,٠	٠,١	٠,١	-,٠	٠,١
المجموع	٩١,٤	٨,٦	١٠٠,٠	٨٩,٦	١٠,٤	١٠٠,٠	٩٠,٣	٩,٧	١٠٠,٠

المصدر : حسبت النسبة من قبل الباحثين بالاعتماد على : سلطنة عمان ، وزارة التنمية ، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ١٩٩٣م (النشرة التفصيلية لنتائج التعداد العام) جدول رقم (١-٧-٣ ، ٢-٧-٣ ، ٣-٧-٣) ص١٦٩-١٧٤ .

ويبدو التباين بشكل كبير بين الذكور والإناث في المجتمع العماني ، فقد ارتفعت نسبة مساهمة الذكور بشكل كبير ابتداءا من الفئة (٢٠-٢٤) سنة ثم تبدأ بالانخفاض التدريجي في الفئات التالية مما يدل على انسحاب الذكور المبكر من قوة العمل بسبب ارتفاع مستوى المعيشة من ناحية ونظام التقاعد المبكر الذي يعمد إليه كثير من العاملين وذلك للدخول في ميدان عمل آخر مثل التجارة أو إدارة أملاكهم الخاصة ، وان انخفاض نسبة السكان ضمن مجموعة فئات الأعمار المتوسطة والبالغة (٤٥,٣%) قد انسحب على انخفاض قوة العمل ضمن تلك الفئات مما سيكون له مردودات اقتصادية على المجتمع العماني .

شكل رقم (٥)

التوزيع النسبي للقوى العاملة في سلطنة عمان حسب الفئات العمرية والجنس والجنسية حسب تعداد ١٩٩٣

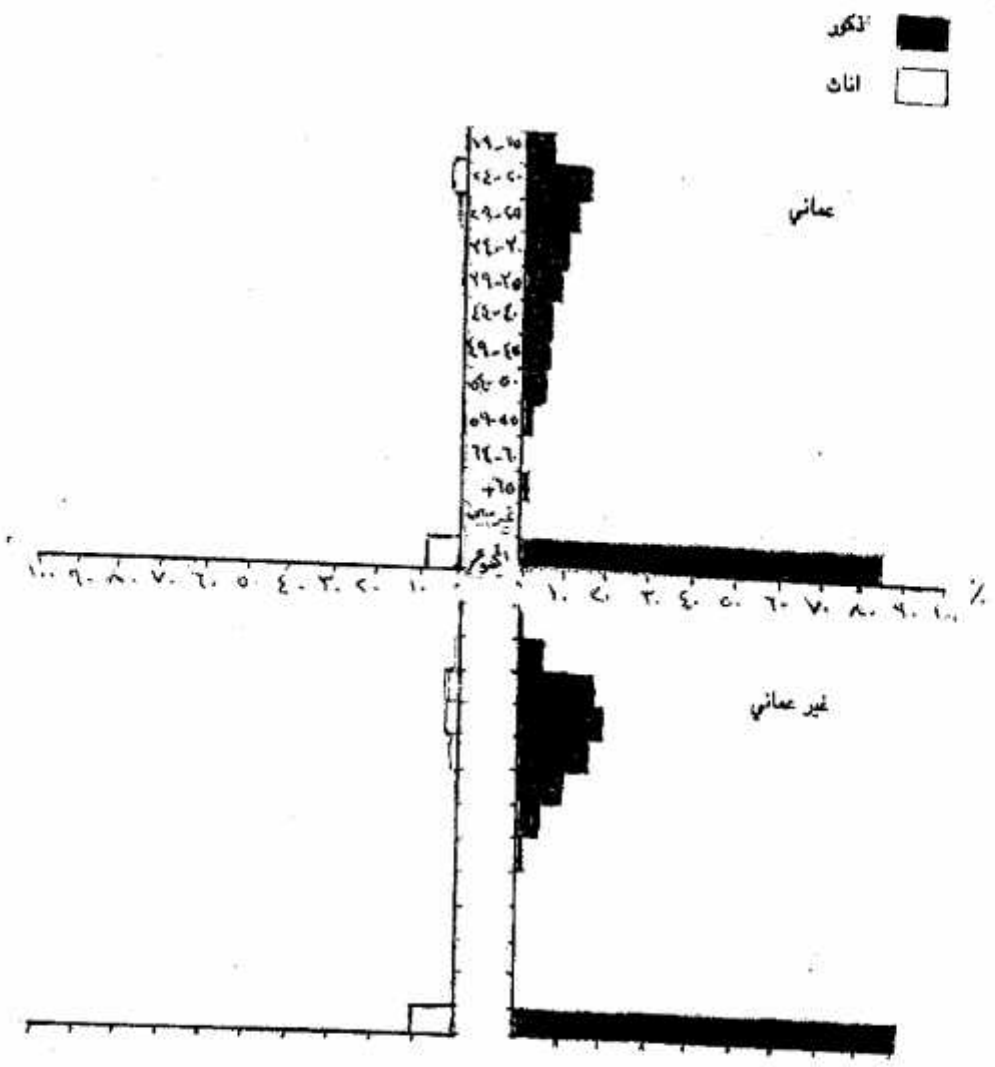

المصدر : جدول رقم (٩)

أما بالنسبة للإناث العمانيات ، فيلاحظ انخفاض نسبة مساهمتهن في قوة العمل بشكل كبير نتيجة لظروف اقتصادية واجتماعية حيث يلاحظ أن أعلى ارتفاع وصلت أليه نسبة مساهمة الإناث كان في فئة (٢٠-٢٤) والبالغة (٣,٢%) ثم تنخفض نسبة مساهمتهن في فئات العمر التالية وذلك للانسحاب المبكر من قوة العمل لأجل التفرغ للشؤون المنزلية أو لأسباب اجتماعية وحضارية ويعتبر عدم توفر العمل المناسب بالنسبة للمرأة بمثابة العامل الرئيسي وراء بروز الظاهرة .

أما في المجتمع غير العماني فيلاحظ تأخر دخول السكان في قوة العمل إلى فئة (٢٠-٢٤) سنة ، وتظهر بشكل حاد في فئة (٣٠-٣٤) سنة والبالغة (٢٣,٨%) ثم تبدأ بالانخفاض في الفئات التالية وهي سمة ظاهرة لمجتمع المهاجرين الذي يمتاز بظاهرة الانتخاب العمري النوعي. ويظهر التباين الحاد بين الذكور والإناث في مجتمع غير العمانيين حيث تتراكم قوة العمل للذكور في فئة (٢٥-٢٩) سنة ، ثم تبدأ بالانخفاض في الفئات التالية . أما فئات الإناث العاملات غير العمانيات فتكاد تلتقي في انخفاض نسبة مساهمتها مع الإناث العمانيات حيث تبلغ أعلى مساهمتها في فئة (٢٥-٢٩) سنة والبالغة (٢,٣%) ، وهذا يؤكد طبيعة الهجرة الوافدة إلى عمان التي تكون اغلبها من الذكور .

٢. توزيع القوة العاملة حسب الأنشطة الاقتصادية :

يقصد بالنشاط الاقتصادي المجال الذي يعمل فيه الفرد ، ويطلق على هذا المجال اسم القطاع الاقتصادي . وقد تم تصنيف القوة العاملة بالسلطنة وفق التصنيف الدولي للأنشطة الاقتصادية الذي اعد من قبل الجهات المختصة بالأمم المتحدة وتبنته الغالبية العظمى من دول العالم . ويعكس هذا التصنيف توزيع القوى العاملة حسب القطاعات الاقتصادية مجموعة العوامل البيئية والديموغرافية المؤثرة في تكوينها . فهي من ناحية توضح الكثير من الملامح المميزة لأفراد قوة العمل لدى المجتمع العماني كما يكشف عن الكثير من خصائص المجتمع الاقتصادية والعمرانية . وتفسر ذلك طبيعة التركيب العمري والتعليمي للعمالة نتيجة لاختلاف متطلبات الأنشطة الاقتصادية .

ويلاحظ من الجدول رقم (١٠) أن أربع انشطة رئيسة في السلطنة تستقطب ما يقرب من (٦٢%) من إجمالي قوة العمل العمانية وغير العمانية ، وهذه الأنشطة هي :

الإدارة العامة والدفاع (٢٤,٣%) ، الإنشاءات (١٥,٨%) ، التجارة (١٣,١%) ، الصناعات التحويلية (٨,٩%) .

جدول رقم (١٠)

التوزيع النسبي للقوى العاملة العمانية وغير العمانية حسب الأنشطة الاقتصادية وفقا لتعداد ١٩٩٣م

النشاط الاقتصادي	عماني	غير عماني	المجموع
الزراعة والصيد	٥,٩	٩,٣	٨,١
صيد الأسماك	٣,٤	٠,١	١,٣
التعدين واستغلال المحاجر	٣,٣	١,٤	٢,١
الصناعات التحويلية	٨,٨	١٣,٠	٨,٩
إمدادات الكهرباء والغاز	٠,٤	٠,٨	٠,٧
الإنشاءات	١,٩	٢٤,٠	١٥,٨
تجارة الجملة والتجزئة	٤,٧	١٨,٠	١٣,١
الفنادق والمطاعم	٠,٤	٣,١	٢,١
النقل والتخزين والاتصالات	٤,٧	٣,٠	٣,٦
الوساطة المالية	٢,٠	٠,٥	١,١
الأنشطة العقارية والايجارية	٠,٤	٢,١	١,٥
الإدارة العامة والدفاع	٢٥,٧	٦,٠	٢٤,٣
التعليم	٧,١	٤,٤	٥,٤
الصحة	٢,٨	٢,٢	٢,٤
أنشطة الخدمة المجتمعية	٣,٧	٣,٣	٣,٤
خدم وعاملون لدى الأسر الخاصة	٠,١	٧,٧	٤,٩
المنظمات والهيئات غير الإقليمية	٠,١	٠,٢	٠,١
الأنشطة غير المبينة	١,٦	٠,٩	١,٢
المجموع	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠

المصدر : سلطنة عمان ، وزارة التنمية ، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ١٩٩٣ (النشرة التفصيلية لنتائج التعداد العام للسكان) جدول رقم (١٧-٢) ص٥٩ .

وتتوزع باقي القوى العاملة على القطاعات الأخرى بنسب متفاوتة ، والحقيقة أن الأنشطة التي تستقطب العمالة الوافدة تختلف جذريا عن تلك التي تستقطب العمالة الوطنية ، فبينما يصنف (٥٥,٧%) من القوى العاملة الوطنية في قطاع الإدارة العامة والدفاع ، فان (٥٥%) من العمالة الوافدة تتركز في قطاعات الإنشاءات والتجارة والصناعة بل أن قطاع الإنشاءات يستقطب حوالي نصف النسبة ، حيث تحظى بنسبة تصل إلى (٢٤%) . ويعد هذا القطاع انعكاسا لمظاهر التنمية العمرانية التي تشهدها عمان في الوقت الحاضر ، بينما لا تزيد نسبة العمالة الوطنية في هذه القطاعات الثلاثة عن (٨,٤%) فقط .

ومن الواضح أن الزراعة التي كانت تشكل الحرفة الرئيسة للغالبية العظمى من السكان بدا نصيبها يتضاءل بعد إنتاج البترول وتصديره ، فقد تضاءل نصيبها من (١٥,٨%) عام ١٩٧٠[٢] إلى (٨,١%) عام ١٩٩٣ وبذلك فان عمان تحتل المرتبة الخامسة حيث شكل غير العمانيين النسبة الغالبة بنسبة (٩,٣%) بينما احتل العمانيين نسبة (٨,٩%) . ويبدو أن تضاءل هذه النسبة خاصة للعمانيين يعود إلى جذب النشاطات الأخرى وخاصة الإدارة العامة والدفاع .

٣. الحالة التعليمية لقوة لعمل :

تعد الحالة التعليمية من الخصائص الأساسية التي ترتبط مع خصائص السكان الأخرى – الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية – ويظهر أثرها في الحياة الاقتصادية من خلال نوع المهنة ومجالات النشاط الاقتصادي . أن نوعية العنصر البشري في كافة القطاعات وعلى مختلف المستويات مهمة وتعد من العوامل الرئيسة التي تفسر – في المقام الأول – مستوى الإنتاجية . لذلك ينبغي التعرف على نوعية العمالة من خلال مستوياتها التعليمية لبيان أدوارها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بأعلى درجة ممكنة من الكفاءة .

و يظهر من الجدول رقم (١١) والشكل رقم (٦) أن إجمالي العمالة في سلطنة عمان هو في حالة أمية أو شبه أمية (أمي ، يقرا ويكتب ، ابتدائي) التي تشكل (٥٦%) من إجمالي قوة العمل بينما يحتل ذوو المؤهلات العليا (جامعة وما فوقها) (٨,٧%) من إجمالي قوة العمل ، وهذا ما يدمغ العمالة بتخلفها العلمي وتلك إشارة إلى انفصام قوة العمل عن احتياجات التنمية .

جدول رقم (١١)

التوزيع العددي والنسبي لقوة العمل حسب الحالة التعليمية (١٥ سنة فأكثر) وفقا لتعداد ١٩٩٣م.

الحالة التعليمية	العمانيين		غير العمانيين		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
أمي	٧٨٤٥٢	٢٨,٨	٦٢٢٣١	١٤,٤	١٤٠٦٨٣	٢٠,٠
يقرا ويكتب	٥٦١٨٦	٢٠,٦	٧٨٧٢٣	١٨,٢	١٣٤٩٠٩	١٩,١
ابتدائي	٥٣٥٣٦	١٩,٧	٦٥٦٩٠	١٥,٢	١١٩٢٢٦	١٦,٩
إعدادي	٢٨٢٥٣	١٠,٤	٧٤٤٣١	١٧,٢	١٠٢٦٨٤	١٤,٦
ثانوي	٣٠٩٠٠	١١,٣	٦٨٩٩٢	١٦,٠	٩٩٨٩٢	١٤,٢
الكليات المتوسطة والفنية	١٣٧١٠	٥,٠	٢٦٤٢٧	٦,١	٤٠١٣٧	٥,٧
الجامعة وما فوقها	١٠٥١٢	٣,٩	٥١٠٦٠	١١,٨	٤٠١٣٧	٥,٧
غير مبين	٨٤٨	٠,٣	٤٨٤٧	١,١	٥٦٩٥	٠,٨
المجموع	٢٧٢٣٩٧	١٠٠,٠	٤٣٢٤٠١	١٠٠,٠	٧٠٤٧٩٨	١٠٠,٠

المصدر : سلطنة عمان ، وزارة التنمية ، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشات ١٩٩٣، جدول رقم (١٣-٧-٣ ، ١٤-٧-٣) ، ص١٩٠-١٩٣ .

ويتضح من الجدول رقم (١١) والشكل رقم (٦) تباين الحالة التعليمية لقوة العمل لكل من السكان العمانيين وغير العمانيين . إلا أن المجتمعين يشتركان في أن أغلبية عمالتهما في حالة أمية أو شبه أمية . إلا أن الفجوة تتسع لصالح غير العمانيين فقد هبطت النسبة إلى (٤٧,٨%) بينما ارتفعت عند العمانيين إلى (٦٩,١%) .

إن اتساع الفجوة بين المجتمعين يؤشر خللا في التركيب الهيكلي لقطاعات كبيرة في قوة العمل وما تتطلبه أنشطتها الإقتصادية من معارف و مهارات تساهم في لعب دور مهم في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية .

ومن زاوية أخرى يلاحظ أن نسبة الحاصلين على مؤهل جامعي فما فوق ارتفعت لدى قوة العمل غير العمانية لتصل إلى (١١,٨%) ويبدو أن هذا الارتفاع يعود إلى تدني المؤهلات العلمية العمانية التي تصل إلى (٣,٩%) وحاجة سلطنة عمان إلى تلك المؤهلات لتامين استمرار متطلباتها في مختلف مراحل مسيرة التنمية الوطنية في ضوء المتغيرات والظروف المستجدة التي تفرض ان يستجيب النظام التعليمي بشقيه العام والعالي بسرعة لتلك المتغيرات والمستجدات .

٤. التركيب المهني للقوى العاملة :

تمثل المهنة نوع العمل الذي يؤديه الفرد بغض النظر عن القطاع الاقتصادي الذي يعمل فيه . وقد تم تصنيف القوى العاملة في سلطنة عمان وفق التصنيف الدولي للمهن الذي تم إعداده من قبل الجهات المختصة بمنظمة العمل الدولية .

ويمثل التركيب المهني العنصر الثاني للجوانب الهيكلية للقوى العاملة ، إذ انه يعكس رصيد المهارات التي اكتسبها أفراد قوة العمل بالدولة . ويعتبر توزيع قوة العمل حسب المهنة من المتغيرات المحورية في تخطيط القوى العاملة وتخطيط التعليم .

وقد أظهرت نتائج التعداد لعام ١٩٩٣ وكما يعرضها الجدول رقم (١٢) والشكل رقم (٧) أن حوالي أكثر من خمس أفراد القوى العاملة في سلطنة عمان يعملون كمهنيين وحرفيين ، ويليهم من حيث الوزن النسبي عمال الخدمات ويشكلون (٢٠,٨%) من إجمالي القوى العاملة . ويحتل العاملون بالمهن الثانوية المركز الثالث .

شكل رقم (6)
التوزيع النسبي لقوة العمل حسب الحالة التعليمية والجنسية في سلطنة عمان حسب تعداد 1993

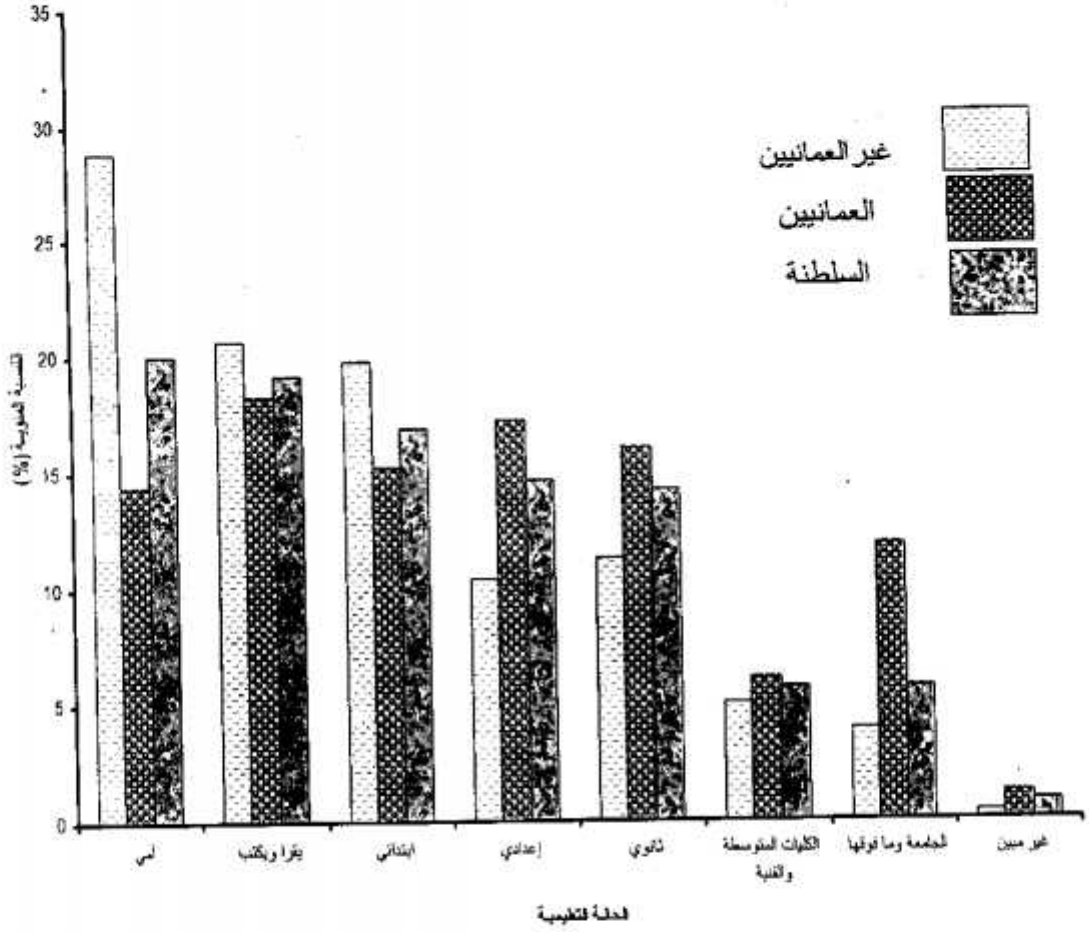

والحقيقة ان التركيب المهني لقوى العمل يختلف بشكل جذري بين القوى العاملة الوطنية والوافدة فالمهنيون والحرفيون الذين يشكلون (٣٣,٣%) من القوة العاملة الوافدة لا تزيد نسبتهم عن (٤,٩%) من القوة العاملة الوطنية . ويشكل الكتبة (١١,٨%) من القوة العاملة الوطنية بينما لا تتعدى نسبتهم (٣,٠%) من القوة العاملة الوافدة .

جدول رقم (١٢)

التوزيع النسبي للقوى العاملة حسب الجنسية والمهنة خلال تعداد ١٩٩٣م

مجموعات المهن	عماني	غير عماني	المجموع
المشرعون وكبار الموظفين والمدراء	٤,٦	٢,١	٣,٠
الاخصائيون	٧,٦	١٠,٤	٩,٤
الفنيون مساعدوا الاخصائيين	١٦,٨	٣,٥	٨,٤
الكتبة	١١,٨	٣,٠	٦,٢
العاملون في الخدمات	٢٠,٨	٢٠,٩	٢٠,٨
العاملون المهرة في الزراعة	٨,٦	١,٣	٤,٠
المهنيون والحرفيون ومن اليهم	٤,٩	٣٣,٣	٢٢,٨
العاملون في تشغيل الالات	٩,٧	٩,٩	٩,٨
العاملون بالمهن الثانوية	١٤,١	١٥,٢	١٤,٨
المهن غير المبينة	١,٣	٠,٤	٠,٧
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر : سلطنة عمان ، وزارة التنمية ، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشات ١٩٩٣ جدول رقم (١٦-٢)، ص٥٧ .

إن عجز قوة العمل العمانية عن احتياجات سوق العمل من المهنيين والحرفيين يؤكد ما أطلقه احد الباحثين على نظام التعليم في دول مجلس التعاون الخليجي بعبارة (تربية اليسر وتخلف التنمية)، وفي هذا إشارة قوية إلى انفصام التعليم عن احتياجات المجتمع واهتمامه بـ (تشهيد المواطنين) أكثر من تأهيلهم وذلك من اجل الحصول على الوظيفة بصرف النظر عن حالة المجتمع[٣] .

وتبين لنا من الأرقام المدرجة في الجدول رقم (١٢) أن العاملين في الخدمات قد استحوذوا على (٢٠,٨%) من إجمالي القوى العاملة . احتل العمانيون (٢٠,٨%) بينما احتل غير العمانيين (٢٠,٩%). وعلى العموم فان اغلب المهن التي تمتهنها العمالة غير العمانية تقع ضمن مجموعات الخدمات هي عمالة هامشية يخدم معظمها مظاهر الاستهلاك الذي عم المجتمع العماني وانتشر بين بعض فئاته .

شكل رقم (7)
التوزيع النسبي للقوى العاملة حسب الجنسية والمهنة وفقاً لتعداد 1993م

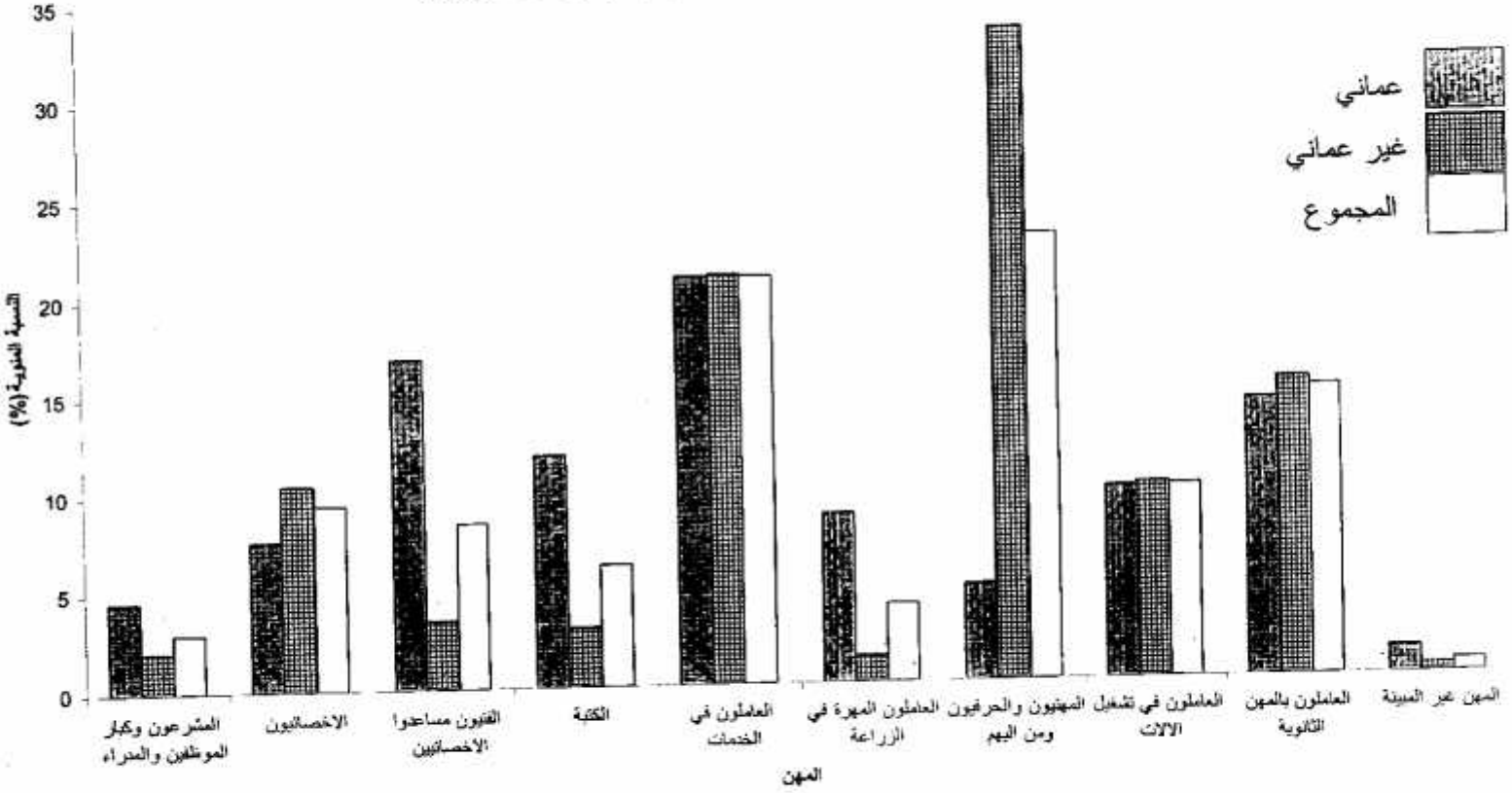

ويمكننا أن نرجع اغلب تلك العمالة بأنها من مواطني الدول الآسيوية التي قدمت إلى السلطنة نتيجة نوعين من العوامل المتداخلة :

أولهما : تزايد طلب النشاطات الاستهلاكية والهامشية على العمالة الآسيوية .

ثانيهما : انخفاض التكلفة المباشرة للعمالة الآسيوية بحيث أصبح أمر إحلال العمالة الوطنية كبديل عنها معضلة تستعصي الحل .

وذا نظرنا إلى مجموعة المهن الأخرى كالأخصائيين والفنيين ورجال التشريع والمديرين والإداريين ومن إليهم لرأينا أنها تجذب العمالة الوطنية حيث أنها تحتل (٢٩%) نتيجة لسهولة الوظيفة الحكومية ولمتيازاتها وضماناتها .

إن هذا الواقع يعكس قصور نظام التعليم وعدم موائمته لمستلزمات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من ناحية ، وسوء التوزيع على التخصصات المختلفة (كما ونوعا) من ناحية أخرى ، بينما احتل غير العمانيين (١٦%) من إجمالي قوة العمل غير العمانية .

الخلاصة والاستنتاجات :

إن الصورة التي تتجمع خطوطها من هذه الدراسة هي ارتفاع حجم السكان حيث تأتي عمان في المرتبة الثانية بين دول مجلس التعاون الخليجي بعد المملكة العربية السعودية مما يشكل احد الجوانب الايجابية التي ينبغي تنميتها لضمان جني أفضل الثمار الممكنة لعملية التنمية في ضوء الموارد المتاحة للمجتمع العماني .

كما أظهرت الدراسة اعتماد سلطنة عمان على العمالة الوافدة رغم ارتفاع حجم السكان الأصليين فيها مما يعكس تدني نسبة العمالة الوطنية من إجمالي قوة العمل ، فضلاً عن عدم مشاركة المرأة الوطنية بفعالية في قوة العمل ، الأمر الذي يضعف من حجم مشاركة العمالة الوطنية .

أما فيما يتعلق بالأنشطة الاقتصادية السائدة فقد ظهرت سيطرة نشاط الإدارة العامة والدفاع على قوة العمل العمانية ، بينما سيطر نشاط الإنشاءات وتجارة الجملة والتجزئة (المفرد) على نشاط قوة العمل الوافدة .

وظهر في وضع آخر مشابه لما سبق ، تركز واضح لقوة العمل العمانية وغير العمانية في أنشطة الخدمات ، كما ظهرت هيمنة الحرفيين والمهنيين والعاملين في المهن الثانوية على مهن قوة العمل غير العمانية بالمقارنة بالعمانيين الذين سيطروا على مهن الأخصائيين ورجال التشريع والمديرين . يؤكد هذا ابتعاد قوة العمل الوطنية عن الأنشطة ذات الطابع العملي والفني مما يحمل مسيرة التعليم بالخلل ويشير إلى انفصام واضح بين مخرجات التعليم والحاجة في سوق العمل .

وكشفت الدراسة أيضا ارتفاع نسبة الأمية وشبه الأمية في قوة العمل العمانية وغير العمانية إلا أن هذه الظاهرة تبدو أكثر وضوحا وتضخما في قوة العمل العمانية مما يبعدها عن التأهيل والتدريب الفني الذي تتطلبه عملية التنمية .

وبناءً على ما سبق ، تمخضت الدراسة عن التوصيات التالية :

١. تبني وتنفيذ سياسة سكانية واضحة المعالم حيال الهجرة والعمالة الوافدة .

٢. احلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة وذلك من خلال تعمين الوظائف والانشطة الاقتصادية، بشرط ان يكون التعمين والاحلال بطريقة علمية ومخططة وليس بصورة عشوائية.

٣. الحاجة الى التدريب واعادة التدريب الجيد لقوة العمل وخاصة الوطنية منها واعتبارها من اولويات السلطنة في مشاريع نهضتها .

٤. التركيز على تنمية المرأة وضرورة استغلال طاقاتها وتوجيهها للمشاركة في عملية التنمية وفق الاعراف والعادات السائدة في مجتمع السلطنة .

٥. العمل على اصلاح التعليم بكل عناصره بشكل يحقق احداث التحول المطلوب ويلبي حاجة المجتمع في الحاضر والمستقبل .

٦.توجيه الأسر نحو خدمة أنفسهم بدلاً من الأعتماد على الخدمة الشخصية الأجنبية لأعتبارات دينية وأجتماعية وأقتصادية .

٧.ضرورة أن يكون الطلب على الهجرة الأجنبية الوافدة تبعاً لحاجة سوق العمل ، والتأكيد على الأيدي العاملة الأنتاجية والمؤهلة ، بمعنى تحديد الهجرة الوافدة بشروط نافعة وحصرها في مؤسسة رسمية .

الهوامش :

*- قام مجلس التنمية خلال الفترة من سنة ١٩٨٤ لغاية سنة ١٩٨٩ بمسوحات ديموغرافية شملت مناطق السلطنة، استخدمت نتائجها لأغراض التخطيط .

**- اعتمدت الإحصاءات الرسمية المعتمدة في دول مجلس التعاون الخليجي طبقاً لسنوات الأحصاء.

*** تبين الخارطة رقم (١) التقسيمات الإدارية المعمول بها في سلطنة عمان وفقا لتعداد عام ١٩٩٣م وحتى الوقت الحاضر والتي نشرت على أساسه البيانات التعدادية إذ تتألف من خمسة مناطق هي (الباطنة ،الداخلية ، الشرقية ، الظاهرة والوسطى) ، وثلاث محافظات هي (مسقط ، ظفار ومسندم) وتقسم المناطق والمحافظات المذكورة إلى أقسام إدارية اصغر يسمى كل منها ولاية ، ويبلغ مجموع الولايات بالسلطنة (٥٩) ولاية .

**** تستخرج نسبة الاعالة من خلال المعادلة الاتية :

$$\text{نسبة الاعالة} = \frac{\text{السكان (٠-١٤) + (٦٥سنة فأكثر)}}{\text{السكان (١٥-٦٤ سنة)}} \times ١٠٠$$

(١) د. محمد احمد الرويثي ، الاتجاهات السكانية في شبه الجزيرة العربية ، سلسلة الدراسات الخاصة (٤٢) ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٨٨ ، جدول رقم (١٧) ص٩٩ .

(٢) د. فتحي محمد أبو عيانه ، السكان والعمران الحضري (بحوث تطبيقية في بعض الأقطار العربية) ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٤ ، ص٢٢٩ .

(٣) العزيز الجلال ، تربية اليسر وتخلف التنمية ، مدخل إلى دراسة النظام التربوي في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط ، سلسلة عالم المعرفة ، ع/٩١ ، الكويت ، ١٩٨٥ ، ص١٢٦-١٦٩ .

المصادر :

١. أبو عيانه ، فتحي محمد ، السكان والعمران الحضري (بحوث تطبيقية في بعض الأقطار العربية) ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٤ .

٢. الأنصاري ، فاضل ، مشكلة السكان ، نموذج القطر العراقي ، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، دمشق ، ١٩٨٠ .

٣. الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، كشوفات البيانات الديموغرافية وما يتصل بها من بيانات اقتصادية واجتماعية ، العدد /٨ ، ١٩٩٥ .

٤. عبد العزيزالجلال ، عبد العزيز ، تربية اليسر وتخلف التنمية ، مدخل إلى دراسة النظام التربوي في أقطار الجزيرة العربية والمنتجة للنفط ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد / ٩١ ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت .

٥. الرويثي ، محمد احمد ، الاتجاهات السكانية في شبه الجزيرة العربية ، سلسلة الدراسات الخاصة (٤٢) معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٨٨ .

٦. الزيادي ، حسين عليوي ناصر ،التباين المكاني لخصائص سكان سلطنة عُمان حسب تعداد عام ١٩٩٣ ،رسالة ماجستير ، جامعة البصرة ، كلية التربية ، قسم الجغرافية ، ٢٠٠٥ (غير منشورة).

٧. دولة البحرين ، الجهاز المركزي للإحصاء ، إدارة الإحصاء ، المجموعة الإحصائية ١٩٩٤ ، البحرين ١٩٩٥

٨. دولة الكويت ، وزارة التخطيط ، الإدارة المركزية للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية ، العدد / ٣١ ، ١٩٩٤ .

٩. سلطنة عمان ، وزارة التنمية ، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ١٩٩٣ ، (النشرة التفصيلية لنتائج التعداد العام للسكان ١٩٩٥) .

١٠.سلطنة عمان ، وزارة التنمية ، الكتاب الإحصائي السنوي ، الإصدار (٢٢-٢٣)، ١٩٩٤-١٩٩٥ .

١١.سلطنة عمان ، وزارة الأقتصاد الوطني ، النتائج الأولية لتعداد ٢٠٠٣ .